

Distr.: General
24 July 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٧١ (ب) من جدول الأعمال

الخيطات وقانون البحار: التنمية المستدامة لمصايد
الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ بشأن
تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة
المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال،
والصكوك ذات الصلة

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
البعثتين الدائميتين لأستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

نتشرف بإبلاغكم بأن حكومتي جمهورية إندونيسيا وأستراليا اشتركتا في استضافة
”الاجتماع الوزاري الإقليمي المعني بتعزيز ممارسات صيد الأسماك المسؤول، بما في ذلك
مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة“، وذلك في بالي،
إندونيسيا، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويمثل الاجتماع مبادرة مشتركة من
إندونيسيا وأستراليا من أجل مناقشة التدابير الرامية إلى مواجهة المشاكل المشتركة المتمثلة في
صيد الأسماك غير المشروع في منطقة جنوب شرق آسيا. وحضر الاجتماع الوزراء
المعنيون من أستراليا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وتايلند،
وتيمور - ليشتي، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وماليزيا، ومثلو منظمة الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة (الفاو).

وأصدر الاجتماع بياناً مشتركاً (انظر المرفق) يشدد على التزام الوزراء باتباع نهج
مشترك وتعاوني في تعزيز ممارسات صيد الأسماك المسؤول ومكافحة الصيد غير المشروع



وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة، ولا سيما في مناطق بحر الصين الجنوبي وبحري سولو - سولاويزي وبحري أرافورا - تيمور. كما اتفق الوزراء على اتخاذ إجراءات جماعية من أجل تحسين وتعزيز المستوى الكلي لحفظ وإدارة مصايد الأسماك بهدف كفاءة الاستخدام المستدام لموارد مصايد الأسماك في المنطقة. واعتمدت خطة عمل شاملة ترمي إلى توجيه السعي إلى بلوغ هذه الأهداف.

وأقر الوزراء بأهمية الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما فيها الفاو، في تعزيز إدارة وحفظ مصايد الأسماك في المنطقة، واتفقوا على أهمية مواصلة دعم هذه المنظمات والمشاركة فيها. كما اتفق الوزراء على تشجيع هذه المنظمات على تقديم المساعدة في تنفيذ تدابير حفظ وإدارة مصايد الأسماك في المنطقة.

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من البعثتين الدائميتين لأستراليا وإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزاري مشترك

الاجتماع الوزاري الإقليمي المعني بتعزيز ممارسات صيد الأسماك المسؤول بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة

بالي، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧

١ - اجتمع الوزراء وممثلوهم المسؤولون عن مصايد الأسماك في أستراليا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وسنغافورة، والفلبين، وفيت نام، وماليزيا، المشار إليهم فيما يلي بالوزراء في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ في بالي، إندونيسيا. وشارك في رئاسة الاجتماع سعادة السيد فريدي غبيري، رئيس الشؤون البحرية ومصايد الأسماك في إندونيسيا، وعضو مجلس الشيوخ الأونرابل إريك أبيتز، وزير شؤون مصايد الأسماك والحراجة وحفظهما في أستراليا. وحضر الاجتماع أيضا ممثل لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛

٢ - واتفق الوزراء على اتباع نهج مشترك وتعاوني لتعزيز ممارسات صيد الأسماك المسؤول ولمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة وبوجه خاص في بحر الصين الجنوبي، وبحري سولو - سولاويزي وبحري أرافورا - تيمور.

٣ - وأكد الوزراء من جديد فهمهم المشترك لحقيقة أن الأرصدة السمكية المتقاسمة في المنطقة تشكل مصدرا بالغ الأهمية للغذاء لسكان المنطقة ويجري تسويقها أيضا إلى بلدان خارج المنطقة، وأشاروا إلى أن الأنشطة المتعلقة بالصيد المفرط والصيد غير المشروع تستنفد بشدة الأرصدة السمكية في المنطقة؛

٤ - واتفق الوزراء على أن التعاون الإقليمي فيما بين البلدان لتعزيز ممارسات الصيد المسؤول ومكافحة الصيد غير المشروع أمر أساسي، ولا سيما من أجل دعم موارد مصايد الأسماك، وضمان الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر والانتفاع الأمثل بالفوائد لصالح السكان والاقتصادات في المنطقة؛

٥ - واتفق الوزراء أيضا على ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية لتعزيز وتدعيم المستوى الإجمالي للحفظ والإدارة، والعمل على منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة وردعه والقضاء عليه، لضمان الاستخدام لموارد مصايد الأسماك في مناطق بحر الصين الجنوبي، وبحري سولو - سولاويزي وبحري أرافورا - تيمور؛

٦ - وأكد الوزراء على ضرورة مراعاة عدد من الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بتعزيز مصايد الأسماك على نحو مستدام في الأجل الطويل عند تنفيذ ممارسات الصيد المسؤول بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية واتفاق الامتثال لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية الخاصة بالفاو إضافة إلى عدد من خطط العمل الدولية المعدة في إطار الفاو؛

٧ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في وضع خطة عمل إقليمية لتعزيز ممارسات الصيد المسؤول، بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة كالتزام إقليمي لحفظ وإدارة موارد مصايد الأسماك والبيئة في مناطق بحر الصين الجنوبي، وبحري سولو - سولاويزي وبحري أرافورا - تيمور (انظر الضميمة). وفي هذا الصدد، أيد الوزراء خطة العمل الإقليمية؛

٨ - واتفق الوزراء، بغية تعزيز الجهود الجارية وتطوير الترتيبات التعاونية الواردة في خطة العمل الإقليمية، على إنشاء لجنة تنسيق تتولى رصد واستعراض التنفيذ الفعلي لتدابير خطة العمل الإقليمية؛

٩ - واعترف الوزراء أيضا بالخبرة الإدارية والقدرة التقنية التي اكتسبتها المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف من قبيل منظمة الأغذية والزراعة، ولجنة الفاو لمصايد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ، والفريق العامل المعني بمصايد الأسماك التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، ولجنة حفظ أسماك التون الجنوبي الأزرق الزعانف ومنظمة خدمات المعلومات والمشورة التقنية لتسويق المنتجات السمكية في آسيا والمحيط الهادئ ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا ومركز الأسماك العالمي، وسلّموا أيضا بأهمية الأدوار التي تضطلع بها هذه المنظمات في تعزيز إدارة مصايد الأسماك وحفظها في المنطقة. واتفق الوزراء على أهمية مواصلة دعم هذه المنظمات والمشاركة فيها. كما اتفقوا على تشجيع هذه المنظمات على تقديم المساعدة في تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة في المنطقة؛

١٠ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكوميّتيّ إندونيسيا وأستراليا لتشجيعهما هذه المبادرة، بما في ذلك استضافتهما للاجتماعات الإقليمية لكبار المسؤولين وللإجماع الوزاري الإقليمي. وقد عُقدت الاجتماعات الإقليمية لكبار المسؤولين في جاكرتا يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي كانبرا يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ وفي بالي، إندونيسيا يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧. وحضر هذه الاجتماعات كل من

أستراليا، وإندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وسنغافورة، وجمهورية الصين الشعبية، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، واليابان. كما حضرها ممثلون لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة خدمات المعلومات والمشورة التقنية لتسويق المنتجات السمكية في آسيا والمحيط الهادئ.

ضميمة

خطة العمل الإقليمية من أجل تعزيز ممارسات صيد الأسماك المسؤول بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة^(١)

المحتويات

٨	الحالة الراهنة للموارد وإدارتها في المنطقة
٨	تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية
٩	دور المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف
١٠	مسؤوليات الدولة الساحلية
١١	مسؤوليات دولة العلم
١٢	تدابير دولة الميناء
١٢	التدابير المتعلقة بالسوق الإقليمية
١٣	بناء القدرات الإقليمية
١٣	تعزيز نظم الرصد والضبط والمراقبة
١٤	النقل من سفينة إلى أخرى في البحر
١٤	التنفيذ

(١) جمهورية إندونيسيا، وأستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وسنغافورة، والفلبين، وفيت نام، وكمبوديا، وماليزيا.

خطة العمل الإقليمية لتعزيز ممارسات صيد الأسماك المسؤول، بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في المنطقة

مقدمة

١ - يقدم نشاط صيد الأسماك مساهمة هامة في الأمن الغذائي والرفاه الاقتصادي للمنطقة. إلا أن الزيادة في الاستغلال المفرط وممارسات الصيد غير المشروع أدت إلى سرعة نفاد العديد من الأرصدة السمكية. ولهذا السبب، يجب أن تدار موارد مصايد الأسماك بطريقة مستدامة، كما أنه من الضروري تعزيز ممارسات الصيد المسؤول.

٢ - ويكتسب التعاون الإقليمي أهمية بالغة بالنسبة للحماية المستدامة الطويلة الأجل للموارد البحرية الحية والبيئة البحرية. وبينما يمكن على الصعيد الوطني معالجة بعض الأسباب الجذرية لنفاد موارد مصايد الأسماك، فالعديد منها لا يمكن معالجته بنجاح إلا من خلال العمل الإقليمي. وهذه بوضوح هي الحالة في المناطق ذات النظم الإيكولوجية البحرية التي تتسم بالاعتماد المتبادل، والحدود البحرية المتاخمة، والأرصدة السمكية المتقاسمة.

الهدف وإطار العمل

٣ - يتمثل الهدف من خطة العمل الإقليمية هذه في تحسين وتعزيز المستوى العام لإدارة مصايد الأسماك في المنطقة، وذلك من أجل دعم موارد مصايد الأسماك والبيئة البحرية، وتحقيق الاستفادة المثلى من اعتماد ممارسات الصيد المسؤول. وتشمل الإجراءات المتخذة في هذا الصدد حفظ موارد مصايد الأسماك وبيئتها، وإدارة قدرات الصيد، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في مناطق بحر الصين الجنوبي، وبحري سولو - سولاويزي (بحر سيليبيس) وبحري أرافورا - تيمور.

٤ - وتعد خطة العمل الإقليمية هذه صكاً طوعياً، وتستمد مبادئها الأساسية من الصكوك الدولية المنشأة بالفعل في مجال مصايد الأسماك والمعنية بتعزيز ممارسات الصيد المسؤول، بما في ذلك "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" لعام ١٩٨٢، وعلى وجه التحديد المواد من ٦١ إلى ٦٤، و ١١٦ إلى ١١٩، و ١٢٣؛ و "اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية"، و "اتفاق الامتثال" الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ و "مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية" الخاصة بالفاو. وتتسق خطة العمل الإقليمية مع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات القائمة، وجميع الخطط والبرامج الأخرى ذات الصلة بالإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية في المنطقة.

٥ - كما تستند خطة العمل الإقليمية هذه إلى "خطة العمل الدولية الخاصة بالفاو"؛ و "خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها"؛ و "خطة العمل الدولية لإدارة قدرات الصيد"؛ و "خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه"؛ و "خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة"، التي تضم تدابير متفق عليها دولياً، وتنطبق على الخطط الوطنية والإقليمية لتعزيز ممارسات الصيد المسؤول؛ و "الخطة النموذجية بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم" الموضوع مؤخرًا والخاصة بالفاو.

خطة العمل

الحالة الراهنة للموارد وإدارتها في المنطقة

١ - تشير خطة العمل الإقليمية إلى أن الأرصد السميكية المتقاسمة تُعدّ مصدراً بالغ الأهمية للغذاء لسكان المنطقة، وتشدد على ذلك، وهذه الأرصد تستخدمها بلدان المنطقة كما يُتجر بها في المنطقة وخارجها على السواء. ويستنفد الصيد المفرط والصيد غير المشروع على السواء الأرصد السميكية في المنطقة بصورة خطيرة. وفي هذا الخصوص، يُعدّ تعزيز ممارسات الصيد المسؤول ومنع صيد الأسماك غير المشروع وردعه والقضاء عليه من الأمور الأساسية لكفالة الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر في المنطقة، وينبغي لبلدان المنطقة أن تقوم بما يلي:

١-١ أن تعمل معاً على إعداد استعراض عام لصيد الأسماك على الصعيدين الحرفي والصناعي، وحالة الأرصد السميكية حالياً، وتدققها التجارية وأسواقها.

تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية

٢ - تضم الصكوك الدولية هياكل وتدابير يمكن الاستناد إليها في تعهّد مصايد أسماك مستدامة طويلة الأجل. وتشمل الصكوك العالمية الرئيسية التي ينبغي للبلدان مراعاتها في تنفيذ ممارسات الصيد المسؤول "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" لعام ١٩٨٢؛ و "اتفاق الأمم المتحدة للأرصد السميكية"؛ و "اتفاق الامتثال" الخاص بالفاو؛ و "مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية" للفاو؛ و "خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه"؛ و "خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة"؛ و "خطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها"؛ و "خطة العمل الدولية لإدارة قدرات الصيد".

وتشمل الصكوك الإقليمية ذات الصلة اتفاقية مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، والاتفاق المنشئ للجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي. وبغية دعم هذه التدابير، تُحَث بلدان المنطقة على:

١-٢ العمل من أجل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، والانضمام إليهما، و/أو قبولهما وتنفيذهما الكامل؛

٢-٢ العمل من أجل التصديق على صكوك إدارة المصايد الإقليمية و/أو قبولها، وفقا لما يقتضيه الحال؛

٣-٢ العمل من أجل قبول الترتيبات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، وتنفيذها الكامل، وفقا لما يقتضيه الحال.

دور المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف

٣ - يعد تنفيذ ممارسات صيد الأسماك المسؤول ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم مسائل تتعلق بالمنطقة بأسرها. وتطلب المواد ٦٣ و ٦٤ و ١١٦-١١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى البلدان أن تتعاون في حفظ وإدارة الأرصدة المتقاسمة والأنواع الكثيرة الارتحال. ويتعين تسخير الخبرات الإدارية والقدرات التقنية المتراكمة لدى المنظمات الإقليمية على مر السنوات من أجل المساعدة على حل مشاكل المنطقة.

١-٣ ينبغي أن تعمل البلدان بشكل وثيق ومتضافر مع المنظمات الإقليمية من أجل وضع تدابير لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية بهدف تعزيز الاستخدام الأمثل.

٤ - وتقر البلدان بأهمية الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية في تعزيز إدارة وحفظ مصايد الأسماك في المنطقة، بما فيها الفاو/لجنة مصايد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ، ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخدمات المعلومات والمشورة التقنية لتسويق المنتجات السمكية في آسيا والمحيط الهادئ، ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، والمركز العالمي للأسماك. وينبغي أن تدعم جميع البلدان المشاركة، حسب الاقتضاء، التدابير التي تعمل هذه المنظمات على تعزيزها، والتي يمكن أن تنطبق على خطة العمل الإقليمية هذه.

١-٤ وينبغي أن تشجع البلدان المنظمات الإقليمية المعنية على توفير المساعدة في مجال الدعم التقني ووضع مبادئ توجيهية لحفظ وإدارة مصايد الأسماك، وبناء القدرات، وتبادل البيانات والمعلومات عن المصايد والتجارة، وتعزيز التواصل بهدف تحسين المشاركة وكفالة تنفيذ تدابير الحفظ والإدارة في المنطقة.

مسؤوليات الدولة الساحلية

٥ - يعد جمع المعلومات الدقيقة وحسنة التوقيت وإدارتها وإتاحتها ضروريا في إدارة موارد مصايد الأسماك ومكافحة الصيد غير المشروع. ويلزم وجود بيانات دقيقة عن عدد سفن الصيد وعن أنشطة الصيد من أجل النهوض بأعباء الصيد المسؤول، ولذلك من المهم تعهد سجلات شاملة ومستكملة للسفن ومعلومات عن كميات الصيد والجهود المبذولة من قبل جميع الدول، سواء الدول الساحلية أو دول العلم. ومن أجل المساعدة على معالجة هذا الشاغل، ينبغي لدول المنطقة القيام بما يلي:

١-٥ العمل معا، حسب الاقتضاء، من أجل تحسين نظم جمع البيانات لديها وتبادل المعلومات عن السفن، وجهود الصيد، ومستويات الكميات المصيدة، وما يُجلب من المصيد إلى البر، ومبيعات الأسماك ومنتجاتها؛

٥-٢ العمل من أجل وضع نهج إقليمي لتحديد وتجميع وتبادل المعلومات المتعلقة بأي سفينة تُستخدم أو يُعتمز استخدامها لأغراض الصيد، بما في ذلك سفن الدعم، وسفن النقل، وأي سفن أخرى تشترك مباشرة فيما يجري في المنطقة من عمليات صيد للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والمرتحلة وعبر الولايات الوطنية.

٦ - وتعد مراقبة قدرات الصيد وجهوده من العناصر الأساسية في إدارة المصايد. وعندما تتجاوز قدرة أساطيل الصيد على جني أحد الموارد المستوى المستدام، فإن ذلك يسفر عن نشاط صيد غير مستدام ينطوي على احتمال التحول إلى نشاط صيد غير مشروع. وتقر خطة العمل الإقليمية هذه بأنه ينبغي للبلدان أن تدير قدرات أساطيلها على الصيد من خلال:

٦-١ تقدير حالة مواردها من مصايد الأسماك وقدرات أساطيل الصيد لديها؛

- ٢-٦ إدخال تدابير إدارية من أجل المساعدة على منع تجاوز قدرات الصيد المستويات التي تسفر عن معدلات جني تعوق قدرة الأرصاد السمكية على التكاثُر بشكل مستدام في الأجل الطويل؛
- ٣-٦ القيام بالتخطيط من أجل خفض القدرة المفرطة دون نقل تلك القدرة إلى مصايد أخرى للأسماك ربما تكون مواردها مصيدة بالفعل إلى الحد الأقصى للمعدل المستدام أو تجاوزه، مع مراعاة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المحتملة؛
- ٤-٦ التعاون من أجل تقييم وحفظ وإدارة موارد المصايد السمكية حيث تتداخل مناطقها بين الحدود الوطنية أو تكون داخل مناطق اقتصادية خالصة وفي منطقة خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة ومتاخمة لها في نفس الوقت؛
- ٥-٦ التعهد بوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية من أجل الإسراع بجهودها الرامية إلى خفض القدرة المفرطة والقضاء على أنشطة الصيد غير المشروع في الأماكن التي يُعرف حدوث هذه الأمور فيها؛
- ٦-٦ العمل على جمع المعلومات المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك وإدارتها وتبادلها، وعلى إدارة قدرة الصيد؛
- ٧-٦ احترام مصايد الأسماك التقليدية والحرفية والصغيرة الحجم، وتقديم المساعدة في إدارة مواردها.

مسؤوليات دولة العلم

- ٧ - تحتل الدول الساحلية، من خلال مسؤولياتها المتعلقة بدول العلم في المنطقة، مكان الصدارة في تنفيذ ممارسات الصيد المستدامة ومكافحة الصيد غير المشروع. ومن أجل الوفاء بهذه الحاجة:
- ١-٧ ينبغي لجميع الدول الساحلية ودول العلم وكيانات الصيد المعنية العاملة في المنطقة أن تتعاون بشكل فعال في كفالة ألا تتسبب سفن الصيد المأذون لها برفع أعلامها في تقويض فعالية تدابير الحفظ والإدارة، بما في ذلك الاشتراك في الصيد غير المشروع أو دعمه.

تدابير دولة الميناء

٨ - تضطلع دول الميناء بدور رئيسي في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه في المنطقة، نظرا للحاجة إلى جلب المصيد إلى البر ودعم أنشطة الصيد. وفي هذا الخصوص، يتعين على البلدان الإقليمية وكيانات الصيد أن تضع تدابير من أجل تنظيم عملية دخول سفن الصيد إلى موانئها بغرض نقل المصيد إلى سفن أخرى و/أو جلب المصيد إلى البر، وأن تجمع البيانات ذات الصلة وتبادلها. ومن أجل الوفاء بهذه الحاجة، يتعين أن تنظر البلدان فيما يلي:

٨-١ اعتماد تدابير خاصة بدول الميناء، حسب الاقتضاء، استنادا إلى "الخطوة النموذجية بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم" الخاصة بالفاو^(٢).

التدابير المتعلقة بالسوق الإقليمية

٩ - ينبغي للبلدان، سعيا إلى خفض كميات الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه، أن تتعاون لتنفيذ التدابير المتعلقة بالسوق الإقليمية من أجل تحديد الكميات المصيدة من الأسماك وتعقب مسارها في جميع النقاط على امتداد سلسلة التسويق بما يتسق مع قوانين التجارة الدولية القائمة.

٩-١ وينبغي للبلدان المنطقة أن تقوم، على سبيل الأولوية، بتوحيد وثائق المصيد وما يجلب من المصيد إلى البر في جميع أنحاء المنطقة وأن تطبق ما ورد في وثائق المصيد أو تنفذ خطط منح الرخص التجارية بالنسبة للمنتجات العالية القيمة؛

٩-٢ وينبغي للبلدان، إضافة إلى ذلك، أن تعمل مع منظمات من قبيل منظمة خدمات المعلومات والمشورة التقنية لتسويق المنتجات السمكية في آسيا والمحيط الهادئ لإصدار تقارير بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب تتيح تحليل التدفقات التجارية؛

(٢) مع ملاحظة آخر التطورات في الفاو فيما يتعلق بالتفاوض لوضع اتفاق دولي ملزم بشأن تدابير دولة الميناء، وافقت الأطراف في خطة العمل الإقليمية على النظر في الحكم الوارد في وثيقة الفاو فور اكتمالها.

٩-٣ وينبغي للبلدان أن تتحقق من الاختلافات التجارية فيما يتعلق بتصدير الأسماك والمنتجات السمكية وأن تتخذ التدابير المناسبة، وأن تقوم، كحد أدنى، بتبليغ دولة العلم بهذه الاختلافات.

بناء القدرات الإقليمية

١٠ - يجب تشجيع بناء القدرات في جميع جوانب إدارة مصايد الأسماك. وتدرك البلدان أنه لكي يكون أي نظام فعالاً بالكامل فإن عمليتي تنفيذه وتشغيله تقتضيان توفر الكفاءة التقنية. ويتعين أن تتاح للموظفين التقنيين والإداريين فرص الحصول على التدريب الرسمي والتدريب أثناء العمل على حد سواء لاكتساب الخبرة والكفاءة اللازمين في مسائل من قبيل تقييمات موارد مصايد الأسماك، والأخذ بتدابير الرصد والضبط والمراقبة ووضع نظم لتعقب المنتجات السمكية. وسعياً لبناء هذه القدرات، ينبغي للبلدان القيام بما يلي:

١٠-١ مواصلة تطوير الكفاءات الأساسية الملائمة للبحوث في مجال مصايد الأسماك وإدارتها والامتثال للنظم المرعية بما في ذلك نظم الرصد والضبط والمراقبة؛

١٠-٢ التماس المساعدة التقنية والمالية، سواء بصورة فردية أو مشتركة، من الوكالات الإنمائية الدولية المختصة ومن الجهات المانحة ذات الصلة، وكذلك من بلدان أخرى في المنطقة؛

١٠-٣ ضمان حث دول العلم من خارج المنطقة التي تقوم بعمليات فيها على التعاون مع بلدان المنطقة التي تجري في مياهها عمليات صيدها، وأن تساعد من الناحيتين التقنية والمالية.

تعزيز نظم الرصد والضبط والمراقبة

١١ - إن توافر نظام للرصد والضبط والمراقبة على المستويين الوطني والإقليمي يشكل دعماً لنظام قوي لإدارة مصايد الأسماك وأساساً له. وتفيد شبكة إنفاذ قوية في تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة باستراتيجيات الإنفاذ وتقديم المشورة وبناء القدرات. ولكي يتم على نحو أفضل تنسيق الجهود التي تبذل لمكافحة الأنشطة غير المشروعة، ينبغي للبلدان، أن تضع ما يناسب وما يتصل بذلك من ترتيبات مشتركة بين الوكالات لتطوير شبكاتها من أجل سرعة تبادل المعلومات، مثل تلك المتعلقة بالمواقع، وأسماء السفن، والموانئ المستخدمة (ميناء التسجيل و/أو ميناء التفريغ) والأنواع المستهدفة وغيرها من المعلومات حسب الاقتضاء. ولتطوير هذه القدرات ينبغي للبلدان القيام بما يلي:

١١-١ الدخول في ترتيبات دون إقليمية مناسبة متعلقة بالرصد والضبط والمراقبة من أجل تعزيز مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم داخل المنطقة؛

١١-٢ إقامة شبكة إقليمية للرصد والضبط والمراقبة لتعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة الإقليمية من أجل دعم تشجيع ممارسات الصيد المسؤول. والمشاركة أيضا، حيثما يكون ذلك ممكنا، في أعمال الشبكة الدولية للرصد والضبط والمراقبة؛

١١-٣ تعزيز المعرفة بأنشطة الرصد والضبط والمراقبة وتفهمها في إطار صناعات الأسماك لديها للنهوض بالإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والمساعدة في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛

١١-٤ وضع برامج رصد، حسب الاقتضاء، تشمل اشتراط التزام الصناعة بنظم التفتيش ونقل مراقبين على متن السفن عند الاقتضاء.

النقل من سفينة إلى أخرى في البحر

١٢ - ينبغي أن يكون النقل من سفينة إلى أخرى خارج البحار الإقليمية منظما لمنع الصيادين غير النظاميين من استخدامه لتبييض مصيدهم. وتعطى أولوية لرصد سفن الصيد وسفن النقل على السواء وضبطها ومراقبتها بقدر أكبر من الصرامة. ولتنفيذ ذلك ينبغي للبلدان أن تقوم بما يلي:

١٢-١ رصد نقل موارد مصايد الأسماك من سفينة إلى أخرى ومراقبته؛

١٢-٢ وضع تدابير للمراقبة من قبيل سجلات السفن والإخطار الإلزامي بنية النقل من سفينة إلى أخرى وتطبيق نظم رصد السفن.

التنفيذ

١٣ - توافق البلدان على دعم مواصلة تطوير الترتيبات التعاونية الواردة في خطة العمل الإقليمية هذه. وسيتم استعراض التنفيذ الفعلي لخطة العمل الإقليمية على النحو الذي تحدده لجنة التنسيق التي ستضم مسؤولين من كل بلد مشارك وستبلغ بذلك لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وغيرها من الهيئات الإقليمية حسب الاقتضاء.